ملخص البحث

يقوم هذا البحث بدراسة آليات جديدة لعمل سلطات التنظيم والتخطيط في فلسطين تتناسب مع الواقع بالاعتماد على القوانين السارية والتطبيقات العملية.

يهدف هذا البحث إلى فهم هيكليات سلطات التنظيم والتخطيط وتسلسلها الإداري والفني وعلاقة كل منها بالآخر بالإضافة إلى واجبات كل سلطة ومهامها الموكلة لها بالقوانين السارية في الضفة الغربية وقطاع غزه وهذا بعد التطرق إلى تاريخ القوانين والأوامر العسكرية التي طبقت في فلسطين على مر العصور المختلفة (العثماني، الانتداب، الأردني، الإسرائيلي، الفلسطيني) ودراسة عدة أنظمة للحكم المحلي ومستويات التخطيط في دول غربية متطورة كحالات دراسية تزود مادة البحث بالخبرة والتجربة الإضافية.

استند هذا البحث إلى الاستعانة بالمصادر الغنية بالمعلومات المتعلقة بالموضوع وخاصة القوانين السارية في البلاد المختلفة والتي أخذت كحالات دراسية ضمن هذا البحث، بالإضافة إلى العديد من الكتب التي صدرت بالخصوص والمقالات التي نشرت في أماكن ومواقع مختلفة.

من خلال هذا البحث وبعد الاستعانة بطريقة التحليل المنهجي تم تحليل المواد القانونية المتعلقة بسلطات التنظيم والتخطيط وفهم العوائق التي يضعها القانون من خلال إجراءات معقدة التداخل والتي تم اقتراح بديل عنها في هذا البحث مع الأخذ بعين الاعتبار تطوير آليات ذات بعد عملي من اجل تفعيل الإجراءات المتبعة.

لقد ساهم اللجوء إلى مسح ميداني على عينة من مجالس الخدمات المشتركة والتي يعتبر تشكيلها في العديد من المناطق مدخلا لإيجاد الحل المناسب للعدد الهائل للمجالس القروية الموجودة حاليا في الضفة الغربية، إلى إيجاد الميزات الفنية والإدارية المطلوبة في تلك المجالس وكيفية تطويرها إلى لجان محلية مشتركة والتي تعتبر من سلطات التنظيم المحلية.

تم التطرق في مرحلة أخيرة من هذا البحث إلى كافة المعيقات الفنية والإدارية والتنفيذية والتشريعية والبحث عن السبل المناسبة للخروج من تلك المعيقات، مع التوصية بعدة ملاحظات يمكن أخذها بعين الاعتبار في القانون الفلسطيني المقترح والتي تلبي إلى حد كبير ما تصبو إليه الوزارات ذات الصلة لتطوير التشريعات وآليات العمل بهذا الخصوص مما يكسب البحث بعداً تطبيقياً لدى هذه الوزارات.